

يوجب نصب كيد و وقع في الشرح وفي بعض نسخ
 الواضح الاستشهاد بقوله ولكنما يفضي بما الكافة
 وهو غير ظاهر كان المكسورة اي كما يجوز في ان
 المكسورة ذلك حال كونها مخففة من الثقيلة بان
 سكن نونها لكن الهمال كثير لزوال اختصاصها با
 الاسماء وانما عملت قليلا استصحابا للاصل وقد
 فوهيها قوله تعالى وان كلاما ليوفينهم ويكثر كون
 الفعل الداخلة عليه ناسخا والاكثر فيه كونه ماضيا
 نحو وان كانت لكبيرة وان وجدنا اكثرهم لفاسقين
 و وقوع غير الناسخ بعدها نادر والمضارع انذر
 كقولهم ان ينزلك لنفسك وان يشننك لهم وان
 اهملت ان م اللام في الغالب كما سياتي في البلايتوهم
 كونها نافية واما لكن اذا كانت مخففة من الثقيلة
 فهمل وجوب لزوال اختصاصها بالاسماء بدليل و
 لكن كانوا هم الظالمين وعن يونس والاخفش جواز
 الاعمال قياسا وعن يونس انه حكاة عن العرب
 واما ان المفتوح اذا خففت فتعمل وجوبا كما
 اذ لم تخفف بخلاف المكسورة لانها اشبه بالفعل
 منها قاله ابن مالك في شرح الكافية ولكن يجب
 في غير ضرورة حذف اسمها وكونه ضمير شأن
 تبع

الخبير

تبع نقدا لابن الحاجب واما ابن مالك فلم يوجب ذلك
 بل يجوز ان يكون غيره وهو ظاهر عبارة المن في الشرح
 والواضح وكون خبرها جملة اسمية كانت او فعلية
 لاستتمها على المسند والمسند اليه محافظة على اصل
 حيث لم يذكر الاسم واما في الضرورة فلا يجب شي
 مما تقدم كقولهم بانك ربيع وعيث ربيع وانك هناك
 تكون تما لا وكون الجملة مفصولة من ان ان بدأت
 بفعل غير متصرف غير دعاء اما بقدر نحو ونعلم
 ان قد صدقنا او بحرف تنفيس نحو ان سيكون و
 قوله فاعلم فاعلم المراد بنبهة ان سوف ياتي كلما قد
 وبحرف بي نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة علم ان ان
 مخصوصه يحسبان لم يره احدا ولو لا الامتناعية
 نحو ان لو نشاء اصيناهم بذنوبهم وقل من ذكرها
 من الخاة وربما جاء ذلك بلا فصل كقولهم علموا
 ان يؤمكون فجادوا واطلق الثاني هنا وقيدته في
 الواضح بلا و لن ولم فاقضى ذلك انه مقصود على
 احدهما وافهم كلامه ان الجملة ان بدأت باسم وفعل
 جامدا ودعاه لم يتنجح الي فاصل بينهما وبين ان نحو
 واخر دعوه هم ان الحمد لله رب العالمين وان ليس
 للانسان الا ما سعي والخامسة ان غضب الله عليها

تقدم علم الضيق والمطلوب
 اذا انفراق هيت محال

فقد ان يسألوا باعظم
 سجون